

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسائلنا السابقة التي نقلنا فيها إلى عنایتكم ممارسات النظام الأردني الداعمة للجماعات الإرهابية المسلحة التي تنشط على الأراضي السورية، نحيطكم علماً بأن السلطات الأردنية قد قامت بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بتسهيل دخول ١٥٠ إرهابياً، معززين بجوالي ٣٠ سيارة دفع رباعي، من الأراضي الأردنية إلى مدينة بصرى الشام بريف محافظة درعا عبر عدد من المعابر الحدودية، وذلك بعد أن تلقوا تدريبات على القتال واستخدام الأسلحة الحديثة في أحد معسكرات التدريب في الأردن.

إن سلوك النظام الأردني ودعمه المباشر للتنظيمات والجماعات الإرهابية في سوريا، بما في ذلك سوء استخدامه للمعايير الحدودية الإنسانية، يمثل انتهاكاً فاضحاً لأبسط أسس ومبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالعلاقات الودية وحسن الجوار بين الدول الأعضاء، كما أنها تمثل خرقاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، لا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، والتي تؤكد جميعها على ضرورة امتناع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو التسهيلات للجماعات الإرهابية وعناصرها.

تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن، مجدداً، بتحمل مسؤولياته، وإلزام النظام الأردني بالكف عن ممارساته المخالفة للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، والتي من شأنها تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم

